14 ماي 2014

تونس: يجب تبني إصلاحات عميقة لتعزيز استقلال ومسؤولية القضاء

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات التونسية الى تعزيز الضمانات المنصوص عليها في دستور 2014 من خلال ادخال إصلاحات قانونية وسياسية تضمن ان يكون القضاء مستقلا ومسؤولا وقادرا على حماية وتفعيل حقوق الانسان وسيادة القانون.

هذه الإصلاحات يجب ان تكون أولوية للبرلمان الجديد وان تتم بتشاور مع القضاء والمجتمع المدني. الدستور التونسي ينص عل انتخاب البرلمان الجديد قبل نهاية 2014.

يأتي هذا التصريح عقب زيارة بعثة رفيعة المستوى لتونس لتقديم ونشر تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين: "استقلال ومسؤولية القضاء التونسي: استخلاص الدروس من الماضي لبناء مستقبل أفضل."

التقرير يدرس المقتضيات الدستورية السابقة والحالية والقوانين والمؤسسات والممارسات التي تحكم استقلال القضاء في تونس ويحللها في ضوء المعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة.

رغم الأسس المنصوص عليها في دستور 2014 في أفق الإصلاح، لازالت هناك الكثير من الأمور التي تحتاج الى مراجعة.

ان اللجنة الدولية للحقوقيين تدعو الى ان يكون المجلس الأعلى للقضاء المنصوص عليه في دستور 2014 مكونا من أغلبية من القضاة المنتخبين، وان يكون له صلاحية كاملة فيما يتعلق بكل الأمور المرتبطة بتسيير المسار المهني للقضاة. ان دور المجلس يجب ان يمتد أيضاً الى المساهمة في تطوير ميزانية القضاء بتشاور مع البرلمان.

كما تدعو اللجنة الى تبني نظام أساسي للقضاة يهدف الى وضع إجراءات شفافة وعادلة ومعايير موضوعية لاختيار وتعيين ونقل وتقييم وترقية القضاة.

لضمان ثقة واستمرار ثقة الجمهور في القضاء التونسي، يجب ان يكون القضاة مساءلين وخاضعين لأعلى معايير النزاهة. هذه المعايير يجب ان تكون مقننة في مدونة للسلوك القضائي يتم تطويرها من طرف القضاة أنفسهم او بتشاور معهم. من خلال إجراءات شفافة وعادلة، هذه المعايير يجب ان تكون أيضاً الأساس لكل إجراءات التأديب والتوقيف والعزل ضد القضاة.

ان اللجنة الدولية للحقوقيين تعبر عن قلقها العميق ازاء بعض القوانين والممارسات التي لازالت تؤثر على استقلال القضاء، بما في ذلك تلك التي توسع اختصاص المحاكم العسكرية والتي سمحت بالاستخدام المتزايد لهذه المحاكم بعد 2011.

ان اللجنة الدولية للحقوقيين تدعو الى تبني إصلاحات تهدف الى تقييد اختصاص المحاكم العسكرية لتشمل العسكريين فقط في القضايا المتعلقة بمزاعم خرق قواعد الانضباط العسكري.

" يجب ان يتم تعديل القانون التونسي، بما في ذلك قانون القضاء العسكري، لضمان تقييد اختصاص المحاكم العسكرية ليشمل العسكريين في قضايا الانضباط العسكري فقط، وان يستثني بشكل صريح كل قضايا انتهاكات حقوق الانسان وكل القضايا ضد المدنيين او التي يكون المدنيون أطرافا فيها،" قال خوصي أنطونيو مارتن بايين، مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين وقاضي سابق بالمحكمة العليا الاسبانية.

مصدر اخر من مصادر قلق اللجنة هو عجز ممثلي النيابة العمومية على القيام بشكل كامل بدورهم الحيوي في مجال إدارة العدالة، بما في ذلك من خلال التحقيق والتتبع الفعالين في حالات انتهاكات حقوق الانسان. ان إصلاح هذا الوضع يجب ان يؤدي الى إنهاء السلطة الرئاسية لوزير العدل على النيابة العمومية، بما في ذلك القدرة على مراقبة وتوجيه أعضاءها.

"يجب مراجعة القوانين والسياسات التي تحكم عمل النيابة العمومية لضمان ان يمارس أعضاؤها مهامهم بشكل مستقل ومحايد. يجب إنهاء اي شكل من أشكال السلطة الممارسة من طرف وزير العدل على المسار المهني لأعضاء النيابة وأي شكل من أشكال التدخل في قراراتهم،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين.

البعثة الرفيعة المستوى التي زارت تونس من 11 الى 14 ماي كانت برئاسة القاضي خوصي أنطونيو مارتن بايين. التقت البعثة خلال هذه الزيارة مع الرئيس الاول لمحكمة التعقيب، الاستاذ ابراهيم الماجري؛ الوكيل العام لدى محكمة التعقيب، الاستاذ رضى بن عمر؛ وزير العدل، الاستاذ حافظ بن صالح؛ رئيس المجلس الوطني التأسيسي، الاستاذ مصطفى بن جعفر ورئيس لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بالمجلس التأسيسي، الاستاذ محمد العربي فاضل موسى. البعثة التقت أيضاً بعميد المحامين الاستاذ محمد فاضل محفوظ و ممثلين اخرين عن مهنة المحاماة والقضاء في تونس.